

رسالة في أحكام النواط في المعاملات والزكاة
عبد الرحمن بن ناصر السعدي

بحث النواط والزكاة في الربا وغير ذلك في مجلة المنار

ص	مجلد	المنار للسيد رشيد رضا
١٥١	٥	لماذا لا يملك المسلمون
٥٣٨	٩	لماذا لا يملك المسلمون
٧١٧	٦	صندوق التوفير
١٢٨	٧	لماذا لا يملك المسلمون
٧٩٧	٢٥	لماذا لا يملك المسلمون

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	رسالة في أحكام النواط في المعاملات والزكاة
اسم المؤلف	عبد الرحمن بن ناصر السعدي
تاريخ النسخ	١٣٦٥
عدد الأوراق	٩
ملاحظات	ملاحظات
رقم القياس	١٩٨٤
رقم المكتبة	٢١٦٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه
 واتباعهم باحسانه اجمعين اما بعد فقد كثر
 السؤال من جهة النوط وحكمه في المعاملات
 والزكاة وغيرها فاقول وبالله التوفيق الذي
 استقر عليه القول بعد النظر في الادلة الشرعية
 والقواعد الاصولية وتطبيقاتها بحسب
 الاحوال والظروف ان الانواط حكمها حكم
 فلوس المعدن تجب فيها الزكاة وغيرها من
 العبادات المالية وتتحول في جميع المعاملات ولا
 يجري فيها ربا الفضل فيجوز بيع بعضها ببعض
 وبيعها بالنقد مماثلا ومتفاضلا اذ لم يكن
 في ذلك اجل ويجري فيها ربا النسيئة فلا يباع
 بعضها ببعض او يباع بنقد الى اجل وهذا حاصل
 حكمها على وجه الاجازة حيث ان لم توجد
 ضرورة في كلام اهل العلم السابقين لحدوثها

والله اعلم

هذه رسالة في احكام النوط
 في المعاملات والزكاة وغيرها
 في اسلوب مناظره
 تاليف علامة القصيم
 الشيخ عبد الرحمن بن ناصر
 ابن عبد الله السعدي

١٥٠
 ٨٧
 ٧١٧
 ٨٢٠
 ٧٣٧

٤
واختلف فيها اهل العلم حين حدثت منهم من
قال ان حكما حكم ببيع سندات الديون التي في
الذم فمنع المعاملة بها رأسا وضيقت فيها الامر
ومنهم من رآها حكم العروض مطلقا وانه لا يجري
فيها الربا بوجه من الوجوه ومنهم من رأى حكما
حكم بالنقد التي هي مضروبة عليه ومسمانة به احيى
الى ذكر ما أخذ هذه الاقوال والموازنة بينها والمقابلة
ليوضح الصواب برده الى الادلة الشرعية فاجبت
أن اضع لراي هذه المناظرة بين من قال هذه الاقوال
فيبدي كل واحد جميع ما لديه من الادلة المؤيدة
لقوله وجوابه عن دليل خصه ليقف المنصف
عليها ويختار ما رجحه الادلة قال من ذهب الى
ان حكما حكم العروض عندي على ما قلت ادلة وبرهين
لو لم يكن منها الا أن هذا هو الواقع المحسوس وان
التمن هو النوط حيث اشترى به كما انه هو السلعة
حيث اشترى فليس هو ذهبا ولا فضة وانما العقد
واقع على نفس القرطاس والورق وهو المقصود لفظا
ومعنى

٥
ومعنى وان كان قد جعل لروجانه أسبابا للعقد
لم يقع على ذهب ولا فضة حتى يدخل تحت قوله
صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب ربا ولا ضللا بمثل
وزن ابوزن يدا بيد الى اخر الحديث وانما وقع على
اوراق يخالف ذاته ومعدنه ذات الذهب والفضة
ومعدنه من كل وجه وان وافقه في الثنية فليس
في تلك الموافقة ما يوجب ان يجري فيه الربا وان
يحكم فيه بحكم الذهب والفضة كما ان انواع الجواهر
واللآل ونحوها لو وافقت الذهب والفضة في
غلائها وتخيرها وزادت عليها كما هو الواقع لا
يحكم عليها باحكام الذهب والفضة فذلك ههنا
فتعين ان العروض يثبت لهما ما يثبت لساكن
العروض من زيادة ونقصان وجواز بيع بعضها
ببعض او بيعها بنقد متماثلا ومتفاضلا من
جنس او اجناس يوضح هذا ان الاصل جواز
المعاملات والعقود ومن ادعى تحريم عقد او معاملة
فعليه ان يأتي بدليل يدل على التحريم وادلة التحريم

في جريان الربا انما تدل على جنس الذهب والفضة
 لا تتناول هذه الاوراق فنبقى على الاصل وهو
 حل المعاملة بها حتى ياتينا ما يخالف هذا الاصل
 بدلالة واضحة واننا لذلك نؤيد هذا المنع
 المعاملة بها وجعلها بمنزلة الديون لا محل مطلقا
 قول لا دليل عليه وفيه من الحرج والضيق بل عدم
 الامكان والتعذر ما يوجب ان نعلم علما جازما
 ان الشرع لا ياتي به ويضيق على الخلق ما هم
 مضطرون اليه مع يسر الشريعة وسهولتها وكون
 احكامها صالحة لكل زمان ومكان فانه لا يخفى
 ان جميع اقطار الدنيا الا انزرا اليسير منها كل
 معاملاتها في هذه الاوراق التي تسمى الانواط
 فلو حكم لها باحكام السندات والديون لتعطلت
 المعاملات في هذا الوقت التي تقتضي الاحوال
 والظروف ان يخفف فيها غاية التخفيف وايضا
 ففي هذا التضييق يقع التجري والتؤب على الحرام
 والمعاملات الخبيثة لان الذي يتقيد بالشريعة
 اذا ظن

الذي

اذا ظن ان الشريعة تمنع المعاملة بها وهو يرى
 ضرورة وضرورة غيره داعية وملجئة الى هذه المعاملة
 لم يصبر على هذا الضيق والشدّة وخلع عن نفسه
 خلع الورع فخر على هذا الذي يعتقده محرما ثم
 انجر به الى عدة محرمات لان المعاصي آخذ بعضها
 برقاب بعضى وهذا معلوم بالحس والتجربة ومن
 الأدلة على انها ليست بنقود بل هي عروض ان هذه
 الاوراق اذا سقطت حكومتها وانهارت دولتها
 وشركاتها التي اعزتها وزعمتها بقيت لا قيمة
 لها الا قليل ولا كثير فعلم بالحس والمعنى انها
 ليست بنقود وان كانت قائمة مقام ما في التمنية
 والتمول موقفا للسبب المذكور فالحكم يدور مع علته
 فقد قامت مقام النقد في جريان المعاملات وجوب
 العادات المالية وخالفته في شيء آخر وهو انه لا يجري
 فيها الربا لانها قراض لا تدخل في نصوص الذهب
 والفضة ونحن لا نكسر موافقتنا للنقد في وجوب
 الزكاة والنصاب وحصول المقاصد كما تشاركها



العروض ومن الأدلة على هذا القول ان المشهور من
المذهب ان العلة في جريان الربا في النقدين كونها
موزونين وهذه العلة مفقودة في هذا النوط كما هو
مشاهداً ومما يوضح ذلك وانه لا يجري فيها ربا
الفضل انه لا يمكن تحقيق الوزن والمماثلة فيه لا في
بيع بعضهما ببعض ولا بيعهما بنقد فقد يكون النوط
الذي هو عبارة عن الف يوازن النوط الذي هو
عبارة عن مائة كما ان النوط الذي قيمته كثيرة لا يمكن
موازنته مع الذهب او الفضة وهذا واضح جداً
فقال صاحب النقد الذي يرى ان حكم كل نوط
حكم نقده في جريانه الربا كما كان حكمه في الزكاة وانه
لا يجوز بيع نوط الذهب الا بمثله من كل وجه
ولا نوط الفضة الا بمثله من كل وجه قد تقررت
القاعدة الشرعية ان البدل له حكم مبدله وان
النائب له حكم من نوب عنه في جميع الاشياء والناس
لا يختلفون ان هذه الانواط انواط الذهب والفضة
قائمة مقام سكتها وجارية مجاريها وحالة محلها
وذلك في

وذلك في جميع الابواب فما الفرق بين باب الزكاة وباب
الربا والسارح قد نص على النقيدين في البابين اذ هما
في ذلك الوقت وبعده بازمان كثيرة سكة الناس
وتخيسهم فاذا قال القائل ان الانواط لا تدخل تحت
قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب ربا الى اخره لانها
اوراق وما نص عليه ذهب وفضة فلا شيء يقول انما
تدخل تحت ايجاب النبي صلى الله عليه وسلم الزكاة في مائتي
درهم وفي عشرين مثقالاً ذهباً ولم لا يقول هذه
اوراق ليست بدراهم ولا دنائير فلا زكاة فيها ومن
المعلوم انه لا يمكنه القول بما يخالف ما دل عليه
الكتاب والسنة من تناول نصوص الزكاة لهذه
الانواط فما الفرق بين البابين وان النوط يجعل في
باب الزكاة نائماً وبدلاً وفي باب الربا لا يجعل كذلك
يوضح هذا توضيحاً تاماً ان الزكاة التي حرمه الله وسوله
واجمع المسلمون عليه وهو ربا النسيئة الذي حرمه
النبي صلى الله عليه وسلم بحدود شرط فيه التقابض
مطلقاً والتماثل عند اتفاق الجنس يلزم على قوله

القاتل ان النوط عرض وليس بنقد ان يرتفع الربا ربا
الفضل و ربا النسبة و ربا القرض في كل المعاملات
لانه اذا حكم لها بانها عرض لزم من هذا جواز بيع
بعضها ببعض حاضرا او غائبا مثلا ومتفاضلا
والمعنى الذي حرم الشارع الربا لاجله موجود فيها
وكل احد لا يفرق بين بيع دينار بدينارين او درهم
بدرهمين و بين بيع نوط روبيه بنوط اثنين ونوط
دينار بنوط اثنين بل لا يفرق المفرق بين بيع عشرة
دنانير نقدا باثني عشر دينارا نسبة و بين بيع
نوط عشرة دنانير نقدا بنوط اثنى عشر نسبية فحرمها
قل بجواز ذلك بالنوط حصل الفساد من تعاطي
الربا وما يترتب عليه من المضار والمفاسد مما
تمنعه الشريعة يوضح هذا ان الاعمال بالنيات
وان الامور الشرعية بمقاصدها ومعانيها لا
بالفاظها ورسومها فالقصد من هذه الانواط
انما هو ان تكون اثمانا بمنزلة الذهب والفضة
ولو كان القصد مدعوما بالاسباب التي ذكرتموها

ولهذا

ولهذا اذا زالت الاسباب التي روجته اصبح
كاسدا وكل يعرف انه ليس القصد نفس الورق
والقرطاس وانما القصد تمتريا فتعين ان نوط
الروبية محكوم بانه كسكته وان نوط الدينار
كسكته في الزكاة والربا وغيرهما ومن اراد التفرقة
بينهما فعليه الدليل يوضح هذا ان كثير من العلماء
ومنهم شيخ الاسلام بن تيمية وابن القيم وغيرهما
قالوا ان العلة في جريان الربا في النقدين انما هي
الثنية وانها قيم الاشياء وانما نواقل ذلك
نص الشارع عليها ولا يخفى ان الثنية في
الانواط موجودة فتعين جريان الربا فيها
لوجود العلة وايضا فالاجوبة التي وجبتموها
في تعذر المعاملة بها وضيقتها انما توجه على قول
من قال انما كبيع الصكوك وما في الذم ونحن
نوافقكم على ما فيها من الحرج والضيق وان
تتربلها على هذا الاصل في غاية الضعف ولكن
قولنا هو الذي تتفق فيه المقاصد الشرعية

والاصول الصحيحة والأحكام من غير ضرر ولا
عسر وبالجملة فمضى نظر إلى المعاني الشرعية به
وعرف الواقع لم يسترب أن النوط حاله حالة
الاثمان والله اعلم هـ فقال الثالث الذي
يرى أن النوط حكمه حكم بيع الصكوك والديون في الذم
لا يخفى على من نظر إلى هذه الأوراق المسماة بالانواط
أنها في نفسها لا تسمى ولا تغني من جوع وليس لها قيمة
في ذاتها وإنما حقيقتها أن الحكومات والشركات التي
بثتها وأخذت نقود الناس قد تكفلت بتأسيس ما
يكفلها وأمنت الناس وجعلتهم ينقادون لذلك رغبة
منهم فتبين أنه دين على الحكومة التي كفلته وأنه ليس
هو المقصود وإنما المقصود عوضه فلا يجوز على هذا
بيعه ولا شراؤه ولا الشراؤه به لأنه بيع لما في الذم
وهو بيع الصكوك وهي الوثائق التي فيها ديون في
ذم الناس فما الفرق بينها وبين أوراق الانواط إلا
في سرعة الوفاء وبطئته فالديون التي في الذم موجود
فيها هذا التفاوت فتعين أنه يجب العدول عنها
إلى غيرها

إلى غيرها ولو أحدثت من الضرر ما أحدثت فإن
بعض المعاملات التي يتوهم كثير من الناس أن في تركها
ضررا هو غير مسلم فإنه ما من أمر محرم إلا وفي المباح
سعة وغنية عنه ومن ترك شيئا لله عوضه الله خيرا منه
فقال صاحب العرض لصاحب النقد حاصل ما
احتججتم به أن لهذه الأوراق معانيها ومقاصدها
مقصود النقيدين وأنه يلزم على قولنا أنها عرض ارتفاع
الربا بأنواعه فجواب هذا أنه لا حرام إلا ما حرمه الله وسوله
وما نص عليه أو كان في معنى المنصوص من كل وجه
وقد ذكرنا لكم أنهما يتفقان في أشياء ويفترقان في
أشياء فامتنع القياس كما امتنع دخولها تحت النص
وأما قولكم أنه يلزم منه ارتفاع الربا بأنواعه قلنا لا يلزم
منه ذلك فإن الربا يجري في الأشياء التي نص الشارع
عليها وما كان متساويا لها من كل وجه وهذه الأشياء
ما زالت ولا تزال موجودة في كل عصر ومصر وزمان
ومكان فالحكم يدور معها حيث كانت لا يتعداها إلى
غيرها وما الأوراق في حكمها إلا بمثابة لو تهاطن الناس

المعاملة بشئ من المنسوجات او المعملات او الجواهر
التي لا يجري فيها الربا واطردت عندهم انها قيم الاشياء
ومن الميمات فهل ينقل الحكم اى حكم الذهب والفضة
اليها ام يقولون انه خاص بالنوط دون هذه الاشياء
وهذا تحكم لا دليل لكم عليه فاما ان يجعلوها جميعا حكما
واحد واما ان تفرقوا ولا سبيل الى التفریق فتعين
ان يكون حكما واحدا لا يجري الربا فيها وهو المطلوب
فقال صاحب النقد قد بينا لكم ان هذه الانواط تابعة
في جميع مقاصدها واحوالها للنقدين المضروبين وهذا
امرا لا يحتاج الى ايضاح فان كل احد يعرف انهما هي النقود
والثمن للاشياء واما الفرق الذي ذكرتموه ان معدنها
غير معدن الذهب والفضة فليس العبرة بالرسم ^{في}
والاشباح وانما العبرة بالمعاني والارواح فمعانيها متفقة
ومقاصدها متلفة وما يراد بكل منهما مشتركة فالفرق
العائد الى رسومها التي لا تقصد بوجه لا عبرة به ولهذا
قد اتفق الاصوليون ان العبرة بالقياس والاعتبارات
بالمعاني والصفات المقصودة التي هي اتفقت اتفق
الحكم

رواج

الحكم ومن اختلفت اختلف ولهذا من القواعد الشرعية
ان الشارع لا يفرق بين متاثلين كما لا يجمع بين مفترقين
واما قولكم انه قد يقوم بعض العروض مقام النقد فجوابه
المنع وانما لا نسلم وجود شئ من العروض يقوم مقام
النقدين في احواله كلها ولا في كثير منها وهذا بخلاف النوط
فانه قائم مقامهما في كل شئ بل الغالب الان ان النقدين
يروجان روجان السلع زيادة ونقصا والنوط أثبت
منها واقرب الى الثمنية وثبوت السعر فتعين ان تكون
لها احكام النقدين في كل الاحكام والله اعلم
فقال لهم الرابع الذي يرى تكافؤ الدليلين دليل من
يراهما نقدا ودليل من يراها عرضا ارايم لو ان متوسطا
توسط بين القولين وسلك طريقا بين الطرفين وجمع بين
الدلة من الجانبين فحكم للانواط بحكم النقود في بيع
النسيئة فمنع من بيع العشرة مثلا باثني عشر الى اجل
لان هذا هو ربا النسيئة الذي اجمع عليه المسلمون على
تحريمه واتفق المانعون من ربا الفضل انه اعظم حرمة
واشد اثما من ربا الفضل واجاز بيع بعضها ببعض

وبيعها بنقد حاضر أو يدأ بيد سواء تماثلت أم لا وحكم
لها بحكم الفلوس لأن ربا الفضل إنما حرم تحريم الوسائل
ولكونها غير نقود حقيقة ولموضع الحاجة فهذه الأمور مما
ترجح هذا القول وهذا التوسط يتمكن به الناظر من الأخذ
بمعاني الأدلة الشرعية من غير مخالفة لالفاظها وقد رجع
كثير من العلماء جواز بيع الفلوس بعضها ببعض وبيعها
بأحد النقدين سواء تماثلت أو اختلفت وسواء
حضر العوض الأخرام لا ومنع من بيع بعضها ببعض أو
من بيعها بأحد النقدين مؤجلا مع أن الفلوس إلى النقدين
أقرب من الأنواط إليها وما يرجح هذا القول أن بيع
الأنواط بالأنواط أو بنقد إلى أجل هو بيعه الربا بالداخل
في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا
مضاعفة) فمفسدة بيع عشرة أنواط باثني عشرة إلى
أجل لا تنقص عن مفسدة بيع عشرة دنانير أو دراهم
باثني عشر إلى أجل والمفسدة التي حرم الشارع الربا
لأجلها خصوصاً ربا النسيئة لا يمكن من له أدنى نظر
أن ينكر وجودها بأكملها في بيع الأنواط بعضها
ببعض

ببعض أو بأحد النقدين نسيئة وتكاد أن تكون
من الضروريات والمقصود أنه لو سلك سالك
لهذا التفصيل فراراً من ربا النسيئة وتسهيلاً
للمعاملات بسبب شدة الحاجة لبيع بعضها ببعض
أو بيعها بأحد النقدين بالقيمة والسعر الموجود
لا يمارح عليه كما مع عدم النص القاطع في هذه الحالة
على المنع فلو سلك سالك هذا المسلك كان أولى
وأحسب ما ومن مرجحات هذا التفصيل أن ربا
الفضل أبيع منه ما تدعو إليه الحاجة كشألة بيع
بعض العرايا وقد أجاز كثير من أهل العلم كشيخ الإسلام
 وغيره بيع حل الذهب بذهب وحل الفضة بفضة متماثلاً
ومتفاضلاً بين الحلبي والسكة جعلاً للصناعة أثرها في
الثمنية والتقويم وغير خاف حاجة الخلق في هذا الوقت
لهذه المسألة بل الاضطرار إلى المعاملة بها في سائر الأقطار
فالحاجة بل الضرورة مع كونه غير ربا نسيئة مع كون
الأنواط غير جوهر الذهب والفضة مع اختلاف أهل
العلم في حكمها مما يرجح هذا القول والحاصل أن صاحب

هذا القول يقول الانواط لا تدخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب ربا لا مثالا بمثل وزنا بوزن يدا بيد والفضة بالفضة ربا لا مثالا بمثل وزنا بوزن يدا بيد فاذا اجزت بيع الانواط بعضها ببعض متفاضلا او ينقد من جنسها او غير جنسها ولو لم يحضر العوض الآخر لم اكن مخالفا لهذا الحديث لا في لم ابع ذهبيا بذهب ولا فضة بفضة وانما بيعت قرطاسا بمثله او بأحد النقيدين وذلك لا يضر كما لا يضر بيع المجوهرات ونحوها بعضها ببعض او بأحد النقيدين واذا اوجبت الزكاة في الانواط فان ادخلها في قوله تعالى وفي اموالهم حق معلوم ونحوها من الآيات وقوله صلى الله عليه وسلم واخبرهم ان الله اخترني عليهم زكاة تؤخذ من اغنيائهم فتتد على فقرائهم وغيره من الاحاديث ولا يستريب احد في هذه النصوص واما منعي لبيع بعضها ببعض او مع احد النقيدين مؤجلا فهو لسد باب ربا النسبة ومن اصول الشريعة سد ابواب الربا الصريح بكل طريق وايضا فان القول

فان القول بتحريم بيع بعضها ببعض او ينقد اثبات حكم واثبات الاحكام يحتاج الى بيان من الشارع صريح خصوصا في هذا المقام المهم وايضا فقد تقدم انه لا يمكن الموازنة بينها وبين النقيدين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وسلم قال ذلك الفقير الى الله في كل احواله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله ابن سعدي غفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين يقول ناقل هذه الرسالة لنفسه ولمن شاء الله من بعده قد تم نقلها من خط مصنفها المذكور - الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي عالم عترة وكان ذلك في صبيحة يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شهر صفر الحيد ١٣٦٥ سنة خمس وستين وثلاثمائة والاف وانا الفقير الى الله وحده سليمان بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الله بن حمد الصنيع القصيمي العنبري اصلا والمكي نشأة ومولدا والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم تم مقابلتها على اصلها في اليوم المذكور